لدى استماعه إلى تقرير عن الأعمال البطولية للقوات المسلحة والأمن وملاحقتها للمتمردين ..

مجلس الوزراء يحيي الأعمال البطولية التي تسعى إلى تطهير أماكن تواجد المتمردين في صعدة

تثمين جهود الإغاثة الشعبية المؤازرة للنازحين من أبناء المحافظة

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور أمام توجيه فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن دراسة مشروع إنشاء الهيئة الوطنية لشؤون اللاجئين.

ويهدف المشروع إلى تنظيم أوضاع اللاجئين في اليمن بما يتواءم وخصوصيات الجمهورية اليمنية ونصوص الدستور والقوانين النافذة ويعزز من جهود اليمن في تنفيذ الالتزامات الإنسانية إزاء اللاجئين طبقا للعهود والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة التي تعتبر الجمهورية طرفا فيها.

وأقر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزراء كل من الشؤون القانونية والمالية والداخلية إضافة إلى تمثيل عن رئاسة الجمهورية للدراسة والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة النهائية والإقرار.

وصادق المجلس على اتفاقية منحة التمويل لمشروع كهرباء الريف الموقعة بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية بتاريخ 10 يوليو 2009م والتي بموجبها ستقدم الهيئة منحة للمشروع قدرها 16 مليوناً و800 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 18 مليون دولار.

ووجه المجلس وزير الشؤون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار الشهادة القانونية الخاصة باتفاقية منحة التمويل.

ويأتي مشروع كهرباء الريف لتحسين وصول الكهرباء إلى سكان الريف المختارة بصورة اقتصادية مستدامة وزيادة توصيل الكهرباء إلى الأسر الريفية التي تكون بعيدة عن شبكة إمداد الكهرباء وذلك عن طريق استخدام أنظمة الطاقة الشمسية.

حيث يشتمل المشروع على توريد وتركيب خطوط نقل متوسطة الجهد بقدرة33 كيلو فولت و11 كيلو فولت ومحطات تحويل ومحولات ومواد توزيع متضمنة العدادات والأعمال الميدانية ذات العلاقة في منطقة المشروع وتوصيل الكهرباء لـ174 ألف مشترك جديد، فضلا عن توريد وتركيب خطوط نقل وعدادات لحوالي 18 ألف مشترك جديد للمناطق التي لاتزال خارج شبكة إعداد الكهرباء في المناطق الريفية المعزولة التي تم اختيارها في نطاق منطقة المشروع.

واستمع المجلس إلى تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية عن الإعمال البطولية التي يقوم بها رجال القوات المسلحة والأمن في ملاحقة فلول عناصر التمرد والتخريب في أماكن تواجدهم في محافظة صعدة.

وحيا المجلس بهذا الخصوص تلك الإعمال البطولية التي تسعى إلى تطهير تلك الأماكن من تلك العناصر على طريق إحلال الأمن والسلام بهذه المحافظة وإفساح المجال أمام مواصلة عملية التنمية وجهود البناء وإعادة الإعمار.

وثمن المجلس جهود الإغاثة الشعبية المؤازرة للنازحين من أبناء محافظة صعدة ولجهود القوات المسلحة والأمن في مطاردة فلول تلك العناصر.

كما ثمن الاجتماع جهود اللجنة الإشرافية المشكلة من قبل المجلس للإشراف على عملية الإغاثة بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية، وأكد ضرورة تكثيف النزول والزيارات الميدانية إلى مواقع النازحين للاطلاع على حاجاتهم الإيوائية لجوانبها المختلفة والعمل على توفيرها بصورة مستمرة.

ووافق المجلس على مشروع التعديل المقدم من الأخ وزير الصحة العامة والسكان بشأن إضافة بعض المواد إلى القانون رقم 26 لسنة 2005م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة إضراره ووجه الوزراء المعنيين باستكمال الإجراءات الدستورية لإصدار التعديل.ويأتي التعديل لتعزيز عملية مكافحة التدخين وتشديد إجراءات منعه في الأماكن العامة من خلال إصدار قانون جديد يحرم هذه العادة الضارة وتعظيم الاستفادة من الموارد المفروضة على شركات التبغ والجهات الأخرى التي شملها التعديل لمعالجة إضراره، وعلى وجه الخصوص إمراض السرطان.

واشتمل التعديل على فقرة تنص على منع الشركات التي تعمل في مجال تصنيع أو تجارة أو تغليف التبغ بجميع أنواعه سواء كانت فردية أو ضمن مجموعات تجارية من توريد أي أدوية أو مستلزمات أو لقاحات أو محاليل وغيرها من المواد المستخدمة في القطاع الصحي عبر الشراء المباشر أو المناقصات، وتعتبر هذه الشركات محظورة وفق هذا القانون من أي تعاملات تجارية أو دعائية وفق ما ذكر أعلاه.

واطلع المجلس على التقرير الثاني لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات حول نتائج حملة التفتيش الميداني لمراقبة وضبط الدوام الرسمي في وحدات الخدمة العامة بالسلطتين المركزية والمحلية وذلك للفترة من 4 وحتى 10 رمضان الموافق 25 وحتى 31 أغسطس المنصرم.

وأوضح التقرير أن الحملة استهدفت خلال الفترة المذكورة 25 وحدة عامة مركزية ومحلية .. مشيرا إلى أن نسبة الحضور من إجمالي الموظفين الواجب حضورهم في تلك الوحدات وصلت إلى 87 في المائة، وجدد المجلس بهذا الشأن التأكيد على خصم أقساط الغياب على الموظفين المتغيبين وتوجيه تنبيهات كتابية إلى وحدات الخدمة العامة، والوحدات الإدارية التي تراوحت نسبة حضور موظفيها مابين 70 - 80 ٪ وإنذارات كتابية لتلك التي تقل نسبة الحضور فيها عن 70 ٪ إضافة إلى خصم أقساط الغياب على القيادات الإدارية المتغيبة مع توجيه تنبيهات كتابية لمن تغيب منهم للمرة الأولى وإنذارات لمن تغيب للمرة الثانية وإحالة من تكرر غيابة أكثر من ذلك للمساءلة أمام مجلس التأديب الأعلى.

وكلف المجلس الإخوة أمين العاصمة ومحافظي المحافظات بالمتابعة والإشراف اليومي على حالة الانضباط في مكاتب وفروع الأجهزة الواقعة في نطاق وحداتهم الإدارية وتقديم الدعم اللازم لمكاتب وزارة الخدمة والتأمينات بما يعزز من أداء دورها الرقابي وتحقيق أهدافه..

وعبر المجلس عن تقديره لجهود قطاع الرقابة والإشراف في وزارة الخدمة المدنية وفروعها في المحافظات في التفتيش الميداني لمراقبة انضباط الدوام خلال الفترة الماضية، وأكد عليهم بذل المزيد من الجهود ومواصلة حملات التفتيش بوتائر أعلى خلال الأيام القادمة.

واطلع المجلس على تقرير الأخ وزير النقل حول مستجدات حادثة سقوط الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية قبالة سواحل موروني بجمهورية جزر القمر الاتحادية الشقيقة المتمثلة بالعثور على الصندوقين الأسودين.. مشيرا إلى أنه قد تم نقل الصندوقين إلى العاصمة الفرنسية باريس من قبل فريق العمل المشترك لاستخراج المعلومات حول تلك الرحلة ومعرفة ملابسات سقوطها.

التأكيد على تكثيف النزول والزيارات الميدانية لمواقع النازحين للاطلاع على حاجاتهم الإيوائية والعمل على توفيرها

إحالة مشروع إنشاء الهيئة الوطنية للاجئين إلى لجنة وزارية والموافقة على المشروع الخاص بمكافحة التدخين

المصادقة على اتفاقية منحة التمويل لمشروع كهرباء الريف المقدمة من هيئة التنمية الدولية

أكاديميون وعلماء دين حول الزكاة :

جباية الزكاة عبر القنوات الرسمية يتيح توجيهها نحو تلبية الاحتياجات

أموال الزكاة تؤدي دورا مهما في مساعدة الفقراء والمحتاجين

صنعاء / سبأ:

يتفق أصحاب الفضيلة العلماء وخبراء الاقتصاد على أن تعدد حاجات المجتمع وتنوع أشكال الخدمات والرعاية التي تكفلها الدولة للمواطنين تقتضي أن تكون المؤسسات المحلية هي المعنية في جباية أموال الزكاة سعيا إلى توجيه هذه الأموال لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة.

ويشير العلماء وخبراء الاقتصاد إلى أن مبدأ التكافل الاجتماعي يتحقق عندما توجه مؤسسات الدولة أموال الزكاة باتجاه توفير التمويلات اللازمة للمرافق المعنية بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للكثير من الشرائح الفقيرة خاصة الأفراد غير القادرين على العمل والأسر التي فقدت العائل والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة من مسنين وأيتام وأرامل وعجزة ومعاقين ومرضى وغيرهم.

وفي حين يؤكد المسؤولون بوزارة الإدارة المحلية أن قانون السلطة المحلية حدد وظيفة للمجالس المحلية في جباية أموال الزكاة لغرض وجود وعاء رسمي لجمع هذه الأموال وتوجيهها لخدمة قضايا المجتمع على المستويين المحلي والمركزي ويرى علماء الدين أن أحقية مؤسسات الدولة في جباية أموال الزكاة شرعية خاصة وأن هذه الأموال توجه لتلبية احتياجات المجتمع ومساعدة الفقراء والمعوزين وتحقيق مبدأ التكافل بين الناس.

حيث يؤكد الدكتور ياسر عتيق محمد اليمني أن الخالق سبحانه وتعالى عندما شرع الزكاة على عباده بقدر ما جعلها فريضة لتطهير النفس وتزكيتها فقد جعلها وسيلة مثلى لتحقيق التكافل في المجتمع المسلم ووسيلة لمحاربة مشكلات المجتمع المتمثلة في الفقر والبطالة ومواساة الفقراء.

وقال « إن الزكاة شرعت لإخراج الناس من الفقر والعيش عيشة كريمة وإحداث نوع من التكافل بين الناس ومساعدة كافة الفئات الاجتماعية المحتاجة وما يقدمه الأغنياء للفقراء يضاعف أضعافا كثيرة» .

ويتحدث الدكتور اليمني عن أحقية الدولة في جباية أموال الزكاة بالإشارة إلى المآثر التي حدثت في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه عندما هم الناس جميعا في إتيان هذه الفريضة إلى ولي الأمر لتوزيعها في مصارفها الشرعية حتى أنها وصلت إلى درجة فاضت فيها خزائن بيت مال المسلمين ما دعاه رضي الله عنه إلى الأمر بإعتاق العبيد وتزويج الشباب وغير ذلك.

وظائف اجتماعية متعددة

فيما اشار أستاذ الاقتصاد الدكتور محمد علي القحطاني إلى أن الزكاة كفريضة إسلامية تكتسب أهمية بالغة في مواجهة اخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في البطالة والفقر بوصفها من الوسائل الهامة التي أكدها الشرع في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي ولها جذور دينية واجتماعية متأصلة في المجتمع الإسلامي.

ويؤكد الدكتور القحطاني أن الإيرادات الزكوية عندما تجبيها مؤسسات الدولة تلعب دورا مهما في مواجهة البطالة والفقر وذلك يتطلب برامج توعوية بمشاركة المؤسسات الدينية والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي لدى الناس بأهمية الدور التنموي لهذه الفريضة.

ويضيف «عندما تقوم مؤسسات الدولة بجباية أموال الزكاة فان هذه الأموال تلعب دورا هاما في مساعدة الفقراء والمحتاجين وتوفير إحتياجاتهم كإنشاء دور للرعاية الاجتماعية للمسنين واليتامى والمشردين من الأطفال ومعالجة مشكلة التسول وأطفال الشوارع».

ويؤكد أن هذه الظواهر لا يمكن معالجتها من خلال الصدقات العابرة بل من خلال أطر مؤسسية تحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع وتسهم في التطور الاجتماعي والحياة الإنسانية الرفيعة.

وقال « الزكاة تعد أداة فاعلة في محاربة الفقر والبطالة، وأن ارتفاع نسبة البطالة وتفشي ظاهرة الفقر يتطلب دراسة مختلف الوسائل لمواجهة البطالة والفقر في المجتمع كهدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية».

في حين يؤكد الدكتور رضوان أحمد الشيباني أن للزكاة وظيفة اجتماعية هامة تتمثل في التكافل بين المسلمين وتنمية الشعور بأن الجميع شركاء في السراء والضراء وتمثل أحد أهم مصادر الدخل في الدولة الإسلامية.

ويؤكد الدكتور الشيباني أن الزكاة تمثل رافدا اقتصاديا مهما والدول المعاصرة تحصل الأموال من مواطنيها لإنفاقها في الجوانب التي تعود عليهم بالخير كالمشاريع التعليمية والصحية والطرقات (وإذا كانت الضريبة قد أجازها الفقهاء استناداً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم «إن في المال حق سوى الزكاة » ، وهذه الضرائب تمثل مورداً متغيراً تزيد وتنقص بحسب أحوال الناس)، فالزكاة جعلها الله ثابتة في المال لمواجهة المصارف التي ذكرها الله في كتابه وهو ما أكسبها أهمية قصوى ولذلك جعلت واحدا من أركان الإسلام .

وحول التأثيرات الناجمة عن الامتناع عن اداء الزكاة يقول الدكتور الشيباني ان الامتناع عن ادائها له تأثيرات سلبية كثيرة تطال المكلف أولا ثم المجتمع ويشير في ذلك إلى أن مانع الزكاة يعتبر جحودا كافراً بإجماع الفقهاء ولا تبرأ ذمة المسلم حتى يؤدي الزكاة المفروضة عليه إلى ولي الأمر ممثلا بالدولة.

ويؤكد أن مصارف الزكاة في الإسلام تمس بشكل مباشر الشرائح الفقيرة في المجتمع الذين بإعانتهم يحدث التوازن الاجتماعي والمعنى الحقيقي لتوزيع الثروات، مشيرا إلى أن للدولة الحق في مصادرة نصف مال الممتنع عن أداء الزكاة إضافة إلى أخذ الزكاة منه.

مواجهة مشاكل المجتمع

العلامة محمد العزي الأكوع مفتي محافظة ذمار يؤكد وجوب دفع الزكاة إلى ولي الأمر وعماله في الأمصار الذين تمثلهم حاليا الدولة ومؤسساتها المحلية وعلى هؤلاء وضعها في مصارفها من أجل تحقيق الرعاية الاجتماعية وكفالة الأيتام ودور العجزة وصناديق التنمية التي تستفيد منها الشرائح التي فرضت من أجلها الزكاة.

ويضيف العلامة الأكوع أن المسلم عندما يؤدي الزكاة لا يجب أن يصرفها في أصوله وفصوله أي الآباء والأمهات والأولاد والبنات ولا في من تجب عليه نفقته وان يتحرى صرفها في أهل الديانة والعفة والصلاة وليعلم أن حول الفرع حول أصله والفرع الزيادة وحول البدل مبدله وان ينوي عند إخراجها ونفسه طيبة مطمئنة حتى يتحقق له الفوز بالنماء والبركة والأجر والثواب وليعلم أنها لا تجزيه الزكاة إذ أخرجها في وجوه القرب كبناء المسجد والسدود وتعبيد الطرق، وإذا كان للمرأة زكاة وزوجها فقير لا يملك النصاب جاز لها صرفها فيه، ويجوز صرف الزكاة في القريب الذي لا تجب نفقته.

ويقول خطيب الجامع الكبير بالحديدة العلامة عبد الرحمن مكرم إن للدولة حق شرعي في جباية أموال الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية في مساعدة الفقراء وتحقيق التكافل الإجتماعي في المجتمع المسلم.

ويضيف «للزكاة دور كبير في تحقيق الأمن والاستقرار فحينما يحصل الفقير على حقه ويشعر انه يعيش كما يعيش غيره ويحصل على ما يؤمن حياته فإنه يبتعد عن إحداث أي اضطرابات في المجتمع الإسلامي ويشعر انه ضمن جماعة ترعى حقه فيعم الأمن والأمان والسلم والسلام طبقات المجتمع ومتى ما أدى الغني حق الفقير اختفت من المجتمع الإسلامي مظاهر الحسد وسلموا من غوائل الضغينة وعاش الجميع في إخاء ومحبة ومودة وسعادة وهناء» .

ويقول فضيلة الشيخ نصر محمد عبدالله سميح أحد علماء الدين بمحافظة أبين أن العلماء اتفقوا أن الأصل في الزكاة أن يقوم ولي الأمر بجمعها وتوزيعها على المستحقين.

ويشير إلى أن النص القرآني في آية الزكاة حض على نصيب العاملين عليها وهذا دليل على انه لا بد من موظفين تنتدبهم الدولة المسلمة لهذه المهمة وتعطيهم رواتبهم من الزكاة.

وأضاف الشيخ سميح إلى انه في السنة القولية « تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، وفي السنة الفعلية فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل السعاة لأخذ الزكاة وذلك دليل على أحقية الدولة ومؤسساتها في جباية الزكاة.

ويتفق عضو جمعية علماء اليمن وخطيب جامع دادية بمدينة ذمار فضيلة الشيخ محمد علي دادية مع هذا القول حيث يؤكد إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجمع الزكاة بصفته ولي أمر المسلمين، وفي المقابل الدولة تتكفل مقابل الزكاة التي تجمع من عامة أفراد المجتمع رعاية الفقراء والمعسرين من خلال شبكة الضمان الاجتماعي.

ضرورة الاقتداء بالرئيس القائد

رياض شمسان

اقتداء بالأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح الذي يحرص دوماً على الزيارات الميدانية ويحث المسؤولين على ضرورة القيام بالزيارات الميدانية لما لها من أهمية كبيرة تعود على الوطن والمواطن بمردودات إيجابية.. يتوجب على الإخوة المسؤولين في الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها عدم البقاء في أبراج عاجية.. أو ممارسة البيروقراطية في مكاتبهم.. وعليهم – بالضرورة – مقابلة المراجعين وإنجاز معاملاتهم والنزول الميداني للتعرف عن قرب على هموم وتطلعات المواطنين والعمل على إيجاد المعالجات والحلول المطلوبة.. وكذا الاطلاع الميداني على سير الأعمال في المرافق والمشاريع التابعة للوزارة المعنية.. واتخاذ اللازم بشأنها.

هذه هي روح المسؤولية الوطنية التي يتحتم على كل مسؤول تحملها بأمانة ومصداقية.. لكن واحرقلباه من بعض المسؤولين البيروقراطيين المتقوقعين في مكاتبهم.. لا يكلفون أنفسهم عناء النزول الميداني ويعتقدون أن المسؤولية هي الشهرة وارتداء البدل والكرفتات الثمينة والتنافس بين بعضهم البعض في الأناقة وأحدث موديل من السيارات والفلل الشامخة وغيرها من المظاهر الزائفة.. غير مكترثين بالوطن والمواطن أو إنجاز المهام المناطة بهم على أحسن وجه.

ليس ذلك فحسب بل إن بعض هؤلاء المسؤولين يهتمون كثيراً بعقد المؤتمرات والندوات التي شهدتها بلادنا هذا العام بشكل غير طبيعي وذلك بالرغم من أن الحكومة أكدت ضرورة التقشف وعدم التبذير في الإنفاق على الاستضافات وعقد المؤتمرات والندوات والسفر إلى الخارج وشراء الأثاث والسيارات وغيرها من الصرفيات التي يجب ترشيدها في الوقت الراهن.

إلا أنه لم يتم الالتزام بالتقشف وتضاعف عقد المؤتمرات والندوات وكالعادة كل نتائج وقرارات وتوصيات هذه المؤتمرات والندوات تذهب أدراج الرياح.. لم يستفد منها الوطن والمواطن أي شيء.

إننا في مرحلة تتطلب من كافة المسؤولين الاقتداء بالأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح.. والعمل بجد وإخلاص من أجل تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تحقيق آمال وتطلعات الجماهير.